شيء عن منصّة «الذاكرة السورية»

معن البياري

قد لا يضيف أي منا جديداً لو استرسل في الحديث عن وجوب حماية روايتنا عن كل ما يخصنا، عن ضرورة صيانة ذاكرة كل أمة وكل شعب، غير أن لأي أن يقول إن هذا يتطلب معرفة علمية مدققة بكيفياته، فليس هناك ما هو أسوأ من الارتجال والتلفيقية والتسرع في أي جهد يتغيّا أمراً كهذا. ولقائل أن يستفيض في أن كل عمل في هذا الخصوص تلزمه أولاً وقبل أي شيء «رؤية تؤطّره. ومع التقدم التقني في علوم الأرشفة (وفنونها إن شئت)، لم يعد الكلام في هذا الأمر يتعلق بالذي يوّرخ ويدون ويحفظ ويصنف ويفهرس ويبوب، وإنما بطرائق العرض وبسر البحث وأساليب الوصول إلى المعلومات، وليس يغيب عن أحد في العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين أن الإشارة هنا إلى النظم الرقمية (الكمبيوترية؟) التي تيسر أكثر السبل مرونة وجاذبية وسهولة من أجل الذي نتوخاه في مقصدنا في ذلك كله.

تأخذ منصّة ذاكرة الثورة السورية التي أطلقها المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات أمس بالديهيات هذه، غير أن الأدعى إلى الانتباه في شأنها الرؤية التي انطلق الجهد الكبير في إنجازها، وموجز القول عنها إنها رؤية تصدر عن وعي خاص بوجوب توثيق مرويات بلا عدد عن وقائع الثورة السورية. وتهيئة مواد متنوعة المداخل والخصائص والأبعاد في الموضوع السوري. وعندما نتحدّث عن مئات آلاف المواد، و900 ألف فيديو، و25 ألف يومية، ومائة ألف وثيقة، وغير هذه كلها من نصوص ومرئيات، على ما يُخبرنا المشرف على المشروع وقائم عليه مع فريقه، عبد الرحمن الحاج، فإنك لا تملك إلا أن تُشهر إعجابك بالعمل المضني في جمع هذا كله (وغيره) وتصنيفه وتبويبه وتحريره، فضلاً عن المعالجات التقنية والفنية فهذه الفتاة المغمورة التي ارتقت بسمعة كبرى تدخل عوالم التأثير الاجتماعي، فيكون لها مئات الوف المتابعين، لتدخل، من ثمّ، في كواليس السلطة وأحزابها وتُجّارها ومُسلّحيها، لا لمواهب خاصّة وإنّما لمفاتنها الجسدية فحسب. وعلى الأغلب، فإنّ لمقتلها علاقة بهذه الكواليس. ولأنّ لهذه الكواليس تأثيراً كبيراً في القرار الأمني والسياسي في البلد، فمن المرجّح ألا يُكشف قاتلها وتُقيّد الجريمة ضدّ مجهول، مثلما حدث في حوادث اغتيال عديدة لدوافع مشابهة لمقتل أمّ فهد أو لأسباب سياسية أو للقضايا التعبير عن الرأي، كما حدث مع متظاهرين عديدين أو مع الشخصيات النافذة، التي كانت تساند المظاهرات مثل هشام الهاشمي، الذي أُطلق سراحُ قاتله، وطويت القضية كلّها.

قصّة مقتل أمّ فهد، التي لاحقتها كاميرات الهواتف النقّالة حتّى المشرحة تصوّر جسدها العاري، ومقاطع السخرية والتشفّي التي انتشرت حتّى مع شاهدة قبرها، تكشف جوانب السادّية لدى قطاع من المجتمع العراقي، والاندفاع نحو التشفّي بالضحية لأنّها ليست «منّا» وإنّما من «فئة» أخرى، كما أنّها تكشف شيئاً معلّقاً بسيكولوجيا مواقع التواصل، حيث غالبية الحسابات بأسماء، وهمية تتيح لأصحابها كشف الجانب العدواني والغريزي من شخصياتهم، من دون خشية من محاسبة أو تبعات على أرض الواقع. واستحضر مقتل أمّ فهد معه الصورة الأكبر: تزايد حوادث القتل بدوافعها المختلفة، وسجّلت الأشهر الأولى من العام الجاري زيادة في معدّل هذه الجرائم، قياساً على الأشهر المتأخرة من السنة الماضية، رغم إعلان وزارة الداخلية العراقية أنّها تُحقّق إنجازات في مستوى خفض الجرائم وفرض القانون، لكنّ الوقائع على الأرض تنفي هذه الإنجازات.

تمثّل هذه الصورة من فقدان السيطرة إحراجاً لمساعي حكومة محمد شيّاع السوداني في دفع البلاد نحو التنمية، والإنجاز في البنى التحتيّة، وتعزيز السلم الأهلي الضروري لدفع المشاريع التي تُخطّط لها الحكومة قُدُماً.

قاتله غير قلق

أحمد سعداوي

حصلت في العراق الأسبوع الماضي، حادثتا قتل، الأولى قُتل فيها طبيب عراقي مشهور في النجف، اسمه فيصل الحويزي. ألقي القبض على الجاني خلال 24 ساعة، وكانت الجريمة بدافع السرقة. ورغم تداول أخبار الجريمة في مواقع التواصل الاجتماعي، إلا أنها لم تأخذ الحيّز والمساحة اللتين حازتهما جريمة القتل الثانية لسيّدة مشهورة على موقع تيك توك، تُلقّب «أمّ فهد»، ولم تكشف التحقيقات بعد هويّة قاتلها، ويسود ما يشبه اليقين أنّ هويته لن تُكشف.

لم يلتفت كثيرون من المتابعين في مواقع التواصل الاجتماعي إلى الجريمة في ذاتها، التي توفّر لها تسجيل كاميرا مراقبة، أظهر تصرّف الجاني باحترافيّة عالية، بهدوء واسترخاء، حتّى أنّه قضى بعض الوقت يجمع أغلفة طلقاته النارية الفارغة من على الأرض، ثم غادر على رِجْلته النارية مع دون قلق أو تأثّر. لم ينشغل هؤلاء بالرعب الذي يُمثّله هذا القاتل الطليق، الذي لم يبدُ يخشى الملاحقة القانونية، وأنّ مصيراً مشابهاً لمصير أمّ فهد قد يطاول آخرين يقرّر القاتل أو من يموّله وضعهم على لائحة الاغتيال، بغضّ النظر عن منطقية أو «عدالة» السبب الداعي إلى القتل.

انتصبت أكثر التعليقات تحاكم أمّ فهد، وانتهت إلى أنّها تستحقّ ما جرى لها. وكأنّ القاتل المُحترف الذي أجهز عليها كان يطبّق العدالة أو كأنّه يد العدالة الإلهية، فنفّذ جريمته استجابةً لدعوات من يكرهون أمّ فهد.

لم تكن هذه الاستجابة مفاجئة، لأنّها تكرّرت في أكثر من موقف على مدى 20 سنة ماضية، والدوافع وراء هذا الموقف غير العقلاني عديدة، بعضها يتعلّق بالانحيازات الاجتماعية المُسبقة، وبعضها سبب نفسي، يحتاج فحصاً وعلاجاً. في الدائرة الواسعة للموضوع، هناك تفاصيل كثيرة تستحقّ الفحص والتحليل في قصّة أمّ فهد، هذه الفتاة المغمورة التي ارتقت بسمعة كبرى تدخل عوالم التأثير الاجتماعي، فيكون لها مئات الوف المتابعين، لتدخل، من ثمّ، في كواليس السلطة وأحزابها وتُجّارها ومُسلّحيها، لا لمواهب خاصّة وإنّما لمفاتنها الجسدية فحسب. وعلى الأغلب، فإنّ لمقتلها علاقة بهذه الكواليس. ولأنّ لهذه الكواليس تأثيراً كبيراً في القرار الأمني والسياسي في البلد، فمن المرجّح ألا يُكشف قاتلها وتُقيّد الجريمة ضدّ مجهول، مثلما حدث في حوادث اغتيال عديدة لدوافع مشابهة لمقتل أمّ فهد أو لأسباب سياسية أو للقضايا التعبير عن الرأي، كما حدث مع متظاهرين عديدين أو مع الشخصيات النافذة، التي كانت تساند المظاهرات مثل هشام الهاشمي، الذي أُطلق سراحُ قاتله، وطويت القضية كلّها.

قصّة مقتل أمّ فهد، التي لاحقتها كاميرات الهواتف النقّالة حتّى المشرحة تصوّر جسدها العاري، ومقاطع السخرية والتشفّي التي انتشرت حتّى مع شاهدة قبرها، تكشف جوانب السادّية لدى قطاع من المجتمع العراقي، والاندفاع نحو التشفّي بالضحية لأنّها ليست «منّا» وإنّما من «فئة» أخرى، كما أنّها تكشف شيئاً معلّقاً بسيكولوجيا مواقع التواصل، حيث غالبية الحسابات بأسماء، وهمية تتيح لأصحابها كشف الجانب العدواني والغريزي من شخصياتهم، من دون خشية من محاسبة أو تبعات على أرض الواقع. واستحضر مقتل أمّ فهد معه الصورة الأكبر: تزايد حوادث القتل بدوافعها المختلفة، وسجّلت الأشهر الأولى من العام الجاري زيادة في معدّل هذه الجرائم، قياساً على الأشهر المتأخرة من السنة الماضية، رغم إعلان وزارة الداخلية العراقية أنّها تُحقّق إنجازات في مستوى خفض الجرائم وفرض القانون، لكنّ الوقائع على الأرض تنفي هذه الإنجازات.

تمثّل هذه الصورة من فقدان السيطرة إحراجاً لمساعي حكومة محمد شيّاع السوداني في دفع البلاد نحو التنمية، والإنجاز في البنى التحتيّة، وتعزيز السلم الأهلي الضروري لدفع المشاريع التي تُخطّط لها الحكومة قُدُماً.

حرب ظالمة وخاسرة

سعيد زيداني

بعد مرور سبعة أشهر على الحرب الدامية والمدمّرة التي شنّتها القوات الإسرائيلية على قطاع غزّة، رداً على العملية العسكرية التي نفّذتها كتائب الشهيد عز الدين القسام، الذراع العسكرية لحركة حماس، في السابع من أكتوبر/ تشرين الأول (2023)، تلك العملية التي حملت اسم طوفان الأقصى، لم تحقّق تلك القوات الغازية أيّاً من أهدافها المُعلنة. فرغم وحشية القصف الجوّي والبرّي ومن البحر وعشوائيته، ورغم الدعم العسكري والمالي والسياسي من الحلفاء، وفي مقدّمتهم الولايات المتّحدة، ورغم النطاق الواسع والأثر البالغ للقتل والتشريد والتدمير والتجويع، لم تتمكّن تلك القوات من تقويض القدرات العسكرية، وقدرات الحكم، لحركة حماس، ولا تحرير الرهائن، ولا إعادة المشرّدين الإسرائيليين، سواء إلى مستوطنات «غلاف غزّة» أو إلى المستوطنات المحاذية للحدود مع لبنان. وليس واضحاً أنّ استمرار العملية العسكرية كفيل بتحقيق تلك الأهداف، التي أضيف إلى كلّ منها وصف «المطلق» من رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو. وليس من المتوقّع أو المحتمل أن تتحقّق تلك الأهداف أيضاً إذا اجتيحت محافظة رفح، وفُكّكت كتائب القسام التي يقال إنّها تتحصّن في الخنادق هناك، علماً أنّ الخسائر البشرية والمادية والنفسية الإسرائيلية كانت هائلة، والتأييد الدولي، بعد الحرب، وإلى جانب ذلك كله، والأكثر أهمية من ذلك كلّه، تلك الخسائر البشرية الذي يجد خير دليل عليه في المظاهرات الاحتجاجية التي تجتاح الجامعات وأستراليا حالياً، وكذلك في المظاهرات الشعبية الصاخبة التي سبقتها، وما زالت ترافقها، في القارّات ذاتها. غنيٌّ عن القول إن هذا الصدد إنّ لخسارة الحرب أو للإخفاق في تحقيق أهدافها المُعلنة تبعات بعيدة المدى على المستقبل السياسي لرئيس الحكومة وشركائه في الائتلاف الحكومي الذي يقف على رأسه.

وبصورة مماثلة، وبعد مرور سبعة أشهر على الحرب الدامية والمدمّرة لم تحقّق حركة المقاومة الإسلامية (حماس) أيّاً من الأهداف المُعلنة وغير المُعلنة لعملية طوفان الأقصى. فلا هي أفلتت، وليس من المرجّح أن تفلت، من تفريغ السجون الإسرائيلية من السجناء الفلسطينيين السياسيين/ الأمنيين، ولا هي أفلحت في ردع الاعتداءات على المسجد الأقصى، ولا في فكّ الحصار عن القطاع، ولا في تعطيل التطبيع بين إسرائيل والسعودية (وإن فرملت عجلاته مؤقّتاً)، ولا هي أفلحت، أخيراً، في جزّ حلفائها الإقليميين إلى المنازلة الكبرى أو أمّ المعارك التي تهدف إلى تحرير فلسطين. ومن جهة ثانية، لقد فقدت الحركة خلال الحرب كثيراً من رجالها وعتادها وقدراتها على إدارة شؤون البلاد وحماية العباد. ومن الواضح أنّها لن تتمكّن من الاستمرار في حكم قطاع غزّة حصرياً أو بصورة رئيسية بعد الحرب. وإلى جانب ذلك كله، والأكثر أهمية من ذلك كلّه، تلك الخسائر البشرية والمادية والنفسية التي تكبّدها المدنيون الغزّيون بسبب تلك الحرب المُدمّرة؛ نزوح ما يزيد عن مليون ونصف مليون من «الغلابة»، وتدمير كلّي أو جزئي لما لا يقلّ عن ثلاثمائة ألف من المساكن والمباني الحكومية والعامة، ومقتل وجرح ما يزيد على 112 ألف شخص (تضاف إليهم ألوف غير قليلة من المفقودين تحت الركام)، وحرمان من الحدّ الأدنى للدواء وللغذاء وللوقود وللأمن وللتعليم. وهكذا... معاناة المدنيين الغزّيين بسبب ويلات الحرب تبقى عصيّة على الوصف حقّاً.

والعبرة، في هذه المواجهة أو المنازلة، لا وإن تستعرض كلّ تعريفات الدولة، وتحاول أن تطبّقها على «دولة» مثل العراق ادّعت أميركا يوم غزتها بأنها ستتحوّل واحةً للديمقراطية في الشرق الأوسط، تكتشف أنّ أيا من هذه التعريفات لا ينطبق على العراق لا من قريب ولا من بعيد، بل لعلّنا نشير إلى نموذج أميركي جديد لشكل الدولة، حتّى وإن لم تصرّح بكنهه الولايات المتحدة، إلّا أنّها عملت على تكريسه وكأنها تحاول أن تصدّر نموذجاً جديداً لمفهوم الدولة، بدا من العراق وامتد من لبنان، ومن ثمّ اليمن، ووصولاً إلى ليبيا وحتّى السودان، وقد تلحق بها مصر، التي تشهد تغييرات كبيرة على مستوى احتكار السلطة في يد الدولة، وربما ليس امتداد هذا النموذج إلى دول أخرى. لا توجد دولة دعمت النظام العراقي عقب الغزو الأميركي أكثر من أميركا. ليس لأنّ العراق خطاها، أحرى تحاول أن تكفر عنه، ولا لأنّها تؤمن بأنّ هناك نموذجاً يستحقّ الدعم، بل سعت الولايات المتّحدة من خلال هذا النموذج إلى أن يبقى العراق الدولة بما هو عليه؛ جغرافيا وحدوداً تحكمها مجموعة من الميليشيات ارتدت زيّ رجالات السياسة، وفي أحيان كثيرة، عصابات فاسدة تنهب المال العام وتتاجر بكلّ ممنوع، وتتفكّر بكلّ شيء إلا أن تبني دولة. ربما هو النموذج الأقرب إلى المصلحة الأميركية، هذه دولة بلا مخالب، لا داخلية ولا خارجية، منزوعة السيادة، دائمين، وإقليماً مُحدّداً، وحكومة قادرة على المحافظة والسيطرة الفعّالة على أراضيها، ومباشرة العلاقات الدولية مع الدول الأخرى»، مع الأخذ بالاعتبار أنّ هذه الدولة وحدها تحتكر القرار، وتحتكر القوّة بلا منازع.

«الدولة»، وفقاً للصياغة الأميركية، في نموذج العراق، جغرافيا، ليس شرطاً أن تكون مُصانة

وحتّى منزوعة الصلاحية، يتحكّم بها شخوص ينتمون إلى مصالح خارج جغرافيا العراق، تتناقض على ثرواته ومقدّراته مصالح متضاربة، تتلاقى على أرض المصلحة، وإنْ لا يجمعها جامع.

«الدولة»، وفقاً للصياغة الأميركية، التي تمثّلت بنموذج العراق، هي جغرافيا، ليس شرطاً أن تكون مُصانة، وهي جيش وحكومة، ولا بأس معهما بمليشيات مسلّحة، ولا بأس من الجغرافيا بانتهاكات وتغييب للحدود، ولا بأس في اقتصاد منهاوٍ يعتمد على الغير، بل حتّى لا بأس في هذا النموذج الجديد من ماكينة كبيرة لغسل الأموال عبر مشاريع وهمية وحيل «شرعية»، نموذج ربما سترى فيه أميركا مصلحتها، وستعمد إلى تعميمه بالتدريج، فهي معنية بسطوتها، وأن يكون القرن الحادي والعشرين أميركياً، وغير ذلك، لا يبدو أنّ أميركا معنية به على الإطلاق. وسلام من قبل ومن بعد على شعارات «الديمقراطية» و«الحرية» و«حقوق الإنسان».

(إعلامي عراقي في الدوحة)

كاريكاتير — عماد حجاج

العراق نموذجاً أميركيّاً جديداً للدولة

إياد الدليمي

يبدو أنّ نموذج عراق ما بعد الغزو الأميركي (2003) فريد لشكل الدولة، وقد يكون مطلوباً أميركياً في المرحلة المُقبلة، بمعنى أننا قد نشاهد كيانات دول أخرى تنحو منحاه، بإرادة أميركية دولية كبرى، لم لا؟.. فهذا النموذج يُقدّم لأميركا ونظامها العالمي الجديد، الذي يبشّر به وزيرة خارجيتها السابقة كوندليزا رايس كلّ ما تحتاج إليه، ليبقى القرن الواحد والعشرون أميركياً.

تغير مفهوم الدولة مرّات عدّة، وأخذ أشكالاً مختلفة باختلاف الأزمنة، وتبدّلت أحوال الأنظمة المُتحكمة بهذا العالم، ولعلّ أوّل تعريف وتحديد لمفهوم الدولة، بشكلها الحالي، يعود إلى عالم الاجتماع السياسي الألماني ماكس فيبر (1864 - 1920)، إذ عرّفها بأنّها «منظمة سياسية إلزامية مع حكومة مركزية، تحافظ على الاستخدام الشرعي للقوّة في إطار مُعيّن الأراضي». كما عرّفت موسوعة لاروس الفرنسية الدولة بأنّها «مجموعة من الأفراد الذين يعيشون على أرض محدّدة ويخضعون لسلطة معيّنة». في حين رأى عديد من فقهاء القانون الدستوري أنّ الدولة كيان إقليمي «يمتلك السيادة داخل الحدود وخارجها، ويحتكر قوى وأدوات الإكراه». غير أنّ التعريف الذي خرجت به اتفاقية مونتيفيديو في الأوروغواي (1933)، بين الدول الأميركية، بحضور رئيس الولايات المتحدة، يوم ذاك، فرانكلين روزفلت، يبقى الأكثر توصيفاً لشكل الدولة وهو التعريف الذي أودع في وثائق عصبة الأمم المتّحدة، وتحوّل السوداني في دفع البلاد نحو التنمية، والإنجاز في البنى التحتيّة، وتعزيز السلم الأهلي الضروري لدفع المشاريع التي تُخطط لها الحكومة قُدُماً.

اليوم التالي للحرب... ما خفي أعظم

محمد أبو رمان

تنشغل العواصم الغربية ودوائر القرار، في أميركا وأوروبا اليوم، في بناء سيناريوهات وتصوّرات لـ«اليوم التالي» للحرب على غزّة، يتعلّق بعضها بمن سيحكم القطاع، وبعضها الآخر يتعلّق بالوضع الفلسطيني برمّته، وتتجاوز سيناريوهات أخرى تلك المربّعات إلى ما هو أبعد، أي السيناريو الإقليمي، وترتيبات المنطقة، وعودة الحديث عن «ناتو شرق اوسطي» يتشكّل من الكيان الإسرائيلي ودول عربية عديدة. في الأثناء، تتبدّى معالم مختلفة ومغايرة تماماً لما سمي «اليوم التالي»، وتتحرّك ديناميكيات جديدة بصورة معاكسة لتلك الخطط، والمفارقة أنّ هذه الديناميكيات تأخذ، لا أبعاداً محلّية وإقليمية فقط، بل عالمية أيضاً، ولعلّ إحدى أكثر الديناميكيات أهمّية، الضروري أن يُنتبه إليها، أزمة إسرائيل متعدّدة الأبعاد، التي تتدحرج بصورة متسارعة وملحوظة، وتستحقّ فعلاً الاهتمام والانتباه، لما سيكون لها من تداعيات وانعكاسات على الصّعد كافة.

دعونا نبدأ من المشهد الداخلي في إسرائيل؛ خلال الأسابيع القليلة الماضية، وجدنا أنّ التحدي الهوياتي أخذ في التجذّر بصورة كبيرة جداً، وتزداد حدّة الانقسام والاختلاف، والخلاف، بين القوى والأحزاب الدينية والعلمانية، وبدأت تتنقل من صعيد الخلافات داخل الحكومة الإسرائيلية إلى سؤال الهيمنة على المؤسّسة العسكرية، مع مطالبة كلّ من وزير المالية بتسلئيل سموتريتش، ووزير الأمن القومي إيتمار بن غفير، بإقالة وزير الدفاع يوآف غالانت، وتغيير رئيس هيئة الأركان الحالي لجيش الاحتلال هرتسي هليفي. ومعروفٌ أنّ أزمة الهوية بدأت تظهر جلية في إسرائيل في الأعوام المتأخرة من خلال التحوّل في دور الأحزاب الدينية، من الإطار الهامشي إلى المركزي، في اللعبة السياسية في إسرائيل، بل وأصبح المتديّنون لاعبين رئيسيين في مؤسّسات الدولة، وأخذوا يوسّعون حضورهم في المؤسّسات العسكرية، وهو الأمر الذي إمّا سيؤدّي إلى تحوّل إسرائيل بالكلية إلى دولة أصولية دينية، أو اضمحلال قوة التيار العلماني (الكلّ طبعاً يستند إلى الصهيونية التي تقوم بدورها على فكرة دينية، لكنّ المقصود هنا الأيديولوجيات المرتبطة بفلسفة الحكم والنظام السياسي) أو الدخول في دوّامة أعمق من الصراع الأهلي.

لا تقف المسألة عند حدود التداخل بين الديني والسياسي في إسرائيل، بل ترتطم وتغيب بالحزبيات، ولا بأس في اقتصاد متهاوٍ يعتمد على الغير، بل حتّى لا بأس في هذا النموذج الجديد من ماكينة كبيرة لغسل الأموال عبر مشاريع وهمية وحيل «شرعية»، نموذج ربما سترى فيه أميركا مصلحتها، وستعمد إلى تعميمه بالتدريج، فهي معنية بسطوتها، وأن يكون القرن الحادي والعشرين أميركياً، وغير ذلك، لا يبدو أنّ أميركا معنية به على الإطلاق. وسلام من قبل ومن بعد على شعارات «الديمقراطية» و«الحرية» و«حقوق الإنسان».

(إعلامي عراقي في الدوحة)

الحرب على غزّة، ردّاً على عملية طوفان الأقصى، أبعد ما تكون عن الحرب العادلة

نعرف جيداً، فقد أوصلت هذه التجاوزات والخروق لتلك المواثيق والأعراف إلى اتهام حكومة وجيش إسرائيل بارتكاب جرائم حرب (قيد النظر في المحكمة الجنائية الدولية)، وارتكاب جريمة الإبادة الجماعية، أمّ الجرائم كلّها (قيد النظر في محكمة العدل الدولية). تحديداً، لقد اخترقت إسرائيل ثلاثة معايير رئيسية على الأقلّ من بين معايير الحرب العادلة: التناسب، والتمييز، والمقاصد/ الأهداف.

بالنسبة إلى التناسب، يجمع الخبراء والفقهاء على أنّ الردّ الإسرائيلي على عملية طوفان الأقصى تجاوز بكثير ما يبرّره مبدأ التناسب. فإذا كان من حقّ إسرائيل أن تدافع عن نفسها، وأن تحارب من أجل حماية سكّانها وحدودها، فليس من حقّها أن تشن تلك الحرب الثأرية الشعواء على المدنيين الأبرياء والأعيان المدنية. طبعاً، لا يبرّر مبدأ التناسب تدمير مقومات الحياة البشرية في قطاع غزّة، المحتلّ والمحاصر والمُفقّر أصلاً. وفي ما يتعلّق بالتمييز، يجمع الخبراء والفقهاء على أنّ الردّ الإسرائيلي تجاوز تلك الخطوط الحمراء الأخلاقية والقانونية التي يرسمها مبدأ التمييز بين الأهداف العسكرية، التي يجوز استهدافها، وتلك المدنية التي لا تبرّر استهدافها سوى الضرورات العسكرية، وفي حدودها الدنيا. والضرورات العسكرية هذه لا تبيح طبعاً إجبار ثلاثة أرباع سكّان غزّة على النزوح إلى الجنوب، وتدمير ما لا يقلّ عن 60% من المساكن، إضافة إلى تدمير المشافي والطرق والمدارس وأماكن العبادة، ناهيك عن الحرمان من الغذاء والدواء والوقود. ومن ناحية المقاصد والأهداف، يعرف العارفون أنّه إلى جانب الأهداف المُعلنة للحرب على غزّة، هناك أهداف أخرى غير مُعلنة، في صلبها تهجير سكان قطاع غزّة قسرياً أو قسرياً/ طوعياً إلى شمال شبه جزيرة سيناء، ومنها إلى دول أخرى تقبل بهم. وما زال شبح التهجير هذا يحوم في سماء محافظة رفح المُهدّدة بدورها بالاجتياح في أيّ وقت. غنيّ عن القول، في هذا الصدد، إنّ المواثيق والأعراف الدولية تحظر مثل هذا التهجير، وتعتبره منافياً لما ينضوي تحت مفهوم الحرب العادلة، من مبادئ ومعايير وقيم.

هناك معايير أخرى للحرب العادلة أخلّت بها حكومة إسرائيل وقواتها الغازية، لا يتسع المقام هنا لتناولها. وما أراد كاتب هذه السطور التأكيد عليه، في هذا المقال، أمران رئيسيان: الأول، إنّ حرب إسرائيل على غزّة لم تحقّق، وعلى الأرجح أنّها لن تحقّق، أهدافها المُعلنة وغير المُعلنة، رغم ما لحق بإسرائيل من خسائر كبيرة، بشرية ومادية ومعنوية، ورغم ما ألحقته إسرائيل بقطاع غزّة من خسائر كارثية، طاولت الإنسان والبنيان. وبصورة مماثلة، لم تحقّق عملية طوفان الأقصى أهدافها المُعلنة وغير المُعلنة، رغم ما ألحقته من خسائر بشرية ومادية ومعنوية فادحة بدولة إسرائيل، وبسبب ما تلاها من ويلات للسكان والبنيان في القطاع. وبهذا المعنى، هي حرب خاسرة للطرفين المُتحاربيْن، رغم التفاوت في هول تلك الخسائر وتبعاتها من طرف إلى آخر. وبصورة عامة، في مثل هذه المواجهة، يظلّ النجاح أو الفشل نسبياً وجزئياً، كما ويظلّ الحديث عن النصر المطلق شطحاً من أحاديث الأولين. الأمر الثاني، خلافاً لما تدّعيه وتكرّره حكومة إسرائيل وأنصارها، فإنّ الحرب على غزّة، ردّاً على عملية طوفان الأقصى، أبعد ما تكون عن الحرب العادلة. فلا هي حرب آخر ملاذ أو ملجأ من جهة، ولا هي احترمت معايير التناسب والتمييز والمقاصد، من جهة ثانية، وأيضاً، بسبب هول ما أحدثته من خسائر ومعاناة مروّعة لا تبرّرها ضرورات القتال.

لقد جاءت عملية «السيوف الحديدية» ثأرية في طابعها وجوهرها، وكانت بينها وبين الحرب العادلة أبحر وجبال.

(أستاذ الفلسفة في جامعة القدس)

تظاهر عشرات المتدينين الإسرائيليين احتجاجا على النقاش في قانون التجنيد الإجباري في إسرائيل

لقوى اليمين الإسرائيلي. بالطبع، مثل هذا الصعود الديني في إسرائيل، الذي يتبدّى اليوم أكثر من أيّ وقتٍ مضى، كفيلٌ أيضاً بتفجير قنابل أخرى عديدة، منها القلق لدى فلسطينيي الـ48 وسكّان المدن المحتلّة، وهم يشكّلون قرابة 20% من السكّان، وبالتالي، تستهدف مثل هذه الأجندة التي لا ترى غير الهوية اليهودية لإسرائيل، وتهويد القدس، المواطنين الفلسطينيين هناك، وبالتالي تنذر بأزمة داخلية كبيرة أخرى.

المفارقة أنّه في وقتٍ تستمر فيه مظاهرات أهالي الأسرى الإسرائيليين لدى حركة حماس واعتصاماتهم، فإنّ مظاهرات أخرى لعشرات المتديّنين الإسرائيليين جرت احتجاجاً على النقاش في قانون التجنيد الإجباري في إسرائيل (وهو قانون جدلي خاصّة في ما يتعلق بتأجيل خدمة الطائفة الدينية؛ الحريديم، ونسبتهم في إسرائيل تقترب من 10%). وفي الوقت نفسه، بدأت الأزمة تتصاعد داخل الحكومة، ومن الواضح أنّ هنالك تنسيقاً أميركياً أوروبياً أكبر مع المعارضة الإسرائيلية، سواء مع وزير الدفاع غالانت أو زعيم المعارضة يائير لبيد. وعلى الأغلب، لا يفضّل الغرب عموماً التعامل مع الحكومة الحالية، وإن لا يعني ذلك في أيّ حال التخلّي عن التزامات الغرب تجاه الكيان، أمنياً واستراتيجياً، لكنّها المرّة الأولى التي تحدّث فيها تقاطعات ملحوظة بين الصراع الديني العلماني داخل إسرائيل والسياسات الغربية، بخاصة الأميركية.

لو انتقلنا من الصعيد السياسي الإسرائيلي إلى الصعيد الإقليمي، وحالة الحرب متعدّدة الجبهات، التي تخوضها إسرائيل اليوم، فهي تغوص في حرب إقليمية، ومع المقاومين المسلّحين في عصابات مرهقة وقاسية مع «حماس» في قطاع غزّة (وفقاً للإحصاءات الإسرائيلية هنالك أكثر من 600 قتيل وقرابة 3200 جريح، وهنالك حديث عن أعداد كبيرة من الجنود يتلقون العلاج النفسي) تستنزف الموارد الاقتصادية والعسكرية بصورة كبيرة، في الوقت نفسه، تتصاعد الاشتباكات مع حزب الله على الحدود الشمالية، ومع المقاومين المسلّحين في الضفة الغربية، ويشنّ الحوثيون عمليات مستمرّة ضدّ السفن المتّجهة إلى إسرائيل، وتوجّه ما يسمّى «المقاومة العراقية» صواريخ بصورة مستمرّة على الأجواء الإسرائيلية، وتجمّدت، ولو مرحلياً، عملية التطبيع المُرتقبة مع السعودية، ووجّهت لها إيران مئات المسيّرات والصواريخ المُجنّحة، وتنازُر علاقاتها الدبلوماسية مع تركيا. وفي وقت كانت فيه إيران تحتفل بما يسمّى السلام الإقليمي قبل الحرب على غزّة، وتنباهي بنفوذها، تتلقّى اليوم الضربات من كلّ الجهات والجبهات، حتّى ولو لم تكن قويّة وموجعة، لكن حتّى على الصعيدين الرمزي والسيكولوجي، فإنّها تعيد إسرائيل إلى المربّعات الأولى من الصراع الوجودي.

ربما يمثّل ذلك كلّه مشكلات مُتوقّعة ممكنة لطبيعة البيئة الإقليمية المحيطة بإسرائيل، والظروف الداخلية، لكن ما هو جديد بالكلّية، وكان غير مُفكّر فيه قبل ذلك، هي الموجة العالمية من الغضب من إسرائيل، وتفكّك النفوذ العالمي الكبير، بل الهيمنة الصهيونية على وسائل التأثير الإعلامي والأكاديمي والسياسي في الغرب، بخاصة في الولايات المتحدة، وما كان في البداية وصمة عار على الجامعات الأميركية لصمتها المُخجل عن حرب الإبادة في غزّة، تحوّل اليوم إلى حركة احتجاج غير مسبوقة في الجامعات الأميركية والغربية، من الجيل الجديد، ومعهم نُخَب من الأكاديميين، الذين كسروا هيمنة الصهيونية العالمية واحتكارها وسائل التأثير والسيطرة على العقول التقليدية، وبدأوا فيضاناً من الحركات والجزاءات، أظهرت تراجعاً كبيراً في الرواية الصهيونية والإسرائيلية التي كانت مسيطرة بسبب النفوذ المعروف للوكالات اليهودية والصهيونية، حتّى وصل الأمر بمؤرخ مهمّ ومُعتبر مُعادٍ للصهيونية، هو إيلان بابيه، أن يتوقّع تفكّك قدرة اللوبي الصهيوني خلال الأعوام المقبلة، بسبب الحرب على غزّة. إنّ الخطاب الإسرائيلي الذي تزامنت مع القضية التي رفعتها جنوب أفريقيا (ثم انضمت إليها عدة دول) في محكمة العدل الدولية ضدّ إسرائيل، بالإضافة إلى المظاهرات والمسيرات الأخرى الكبيرة في العواصم الأوروبية، تمثّل مجتمعةً ديناميكية جديدةً مهمّة، صحيح أنّها قد لا تؤثّر مباشرة على الحرب، لكنّها مُهمّة في الأبعاد الدولية للصراع، خصوصاً في مجال الحرب الإعلامية العالمية الشرسة قومياً؛ في الحالة العراقية، نحن أمام انتهاك صارخ للدستور، يصل إلى حدّ تحدّيه ومنازعته، إذ ينصّ الدستور المصري في مادته رقم 74 على أنّ «للمواطنين حقّ تكوين الأحزاب السياسية، بإخطار ينظّمه القانون، ولا يجوز مباشرة أيّ نشاط سياسي أو قيام أحزاب سياسية على أساس ديني أو بناء على التفرقة بسبب الجنس أو الأصل أو على أساس طائفي أو جغرافي أو ممارسة نشاط معادٍ لمبادئ الديمقراطية أو سريّ أو ذي طابع عسكريّ، ولا يجوز حلّ الأحزاب إلا بحكم قضائي». فمن أين مرّت مليشيا العرجاني في سيناء؟ ووفق أي معيار سمحت الدولة المصرية (والجيش) بتهديد مسلّح في سيناء، لا يقلّ خطورة عن الجماعات المتطرفة هناك؟ وكيف يتصوّر أصحاب خطابات التبرير والتمرير والتهليل أنّ مُجرّد ادعاء الوطنية وإلصاقها بأنفسهم وبالعرجاني ومليشياته من ناحية، وادعاء الأخونة وإلصاقها بمعارضيهم ومعارضي مليشيا العرجاني، من ناحية ثانية، يعنيان إمكانية استغفال ملايين المصريين الذين يقرأون في الجرائد، وفي مواقع التواصل، ويشاهدون على الشاشات، ويسمعون من جيرانهم السودانيين عن مليشيا قوات الدعم السريع في السودان، وما اقترفته وتقترفه يومياً من جرائم في حقّ السودان وأهله؟ «ما معيار السماح؟ ما معيار الخطاب؟ ما معيار التلقّي؟ ما معيار التصديق أو التكذيب؟... لا شيء سوى مُجرّد القدرة. أنا قادر، إذاً أنا قائل أو فاعل، بقطع النظر عن النتائج أو المآلات أو أيّ اعتبارات دستورية أو قانونية أو أخلاقية، تخصّ أصحابها، من غير القادرين.

(كاتب ووزير أردني سابق)

طوفان وزلزالان وثلاث هزّات ارتداديّة

عيسى الشعيبي

بعد سبعة أشهر حافلات بالشواهد والسوابق، والحقائق التي لا يرقى إليها الشك، تأكّدت صحّة الافتراضات الأوّلية المُبكّرة، أنّ سبت السابع من أكتوبر/ تشرين الأول كان يوماً تأسيسياً، نقطةً فاصلةً بين زمنين، وحدثاً استثنائياً فارقاً. زلزل أركان دولة الاحتلال، وغيّر وجه الشرق الأوسط، وربما العالم كلّه، نظراً إلى ما احتشد فيه من مُعطيات صلبة، وما فاض على جانبيه من تداعيات لا تزال تتراكم في سياق التحوّلات الجارية، وتتفاعل برَجْم ذاتي ماضٍ في إعادة تشكيل الخريطة الجيوسياسية، وترتيب الأولويات ومراجعة الحسابات والتحسّبات، والمفاهيم السائدة.

أطنب المُحلّلون في ذلك اليوم قولاً، قليله قدحٌ وكثيره تعظيمٌ ومدحٌ. لذلك، تذهب هذه المطالعة من دون استهلال إلى الإضاءة على الزلزالين الارتداديين الناجمين عن مفاعيل «طوفان الأقصى»، يوم «أخربت الأرض أثقالها» في ذلك السبت الأسود، في صبح ذلك اليوم الفلسطيني الأبيض، كي نقرأ معاً، ثمّ نعيد القراءة بتمهّل وتمعّن، في أكثر حدثين تأسيسيين أهمّية، تاليين على

المنصّات الهاربة من أسر السياسات

سوسن جميل حسن

في الثالث من أيار/ مايو كلّ عام، تحتفل الجمعية العامة للأمم المتّحدة بحرّيّة الصحافة، وتحدّد هدفاً لنشاطها في هذا اليوم، أمّا شعار هذا العام فهو «صحافة من أجل الكوكب: الصحافة في مواجهة الأزمة البيئية»، انطلاقاً من أهمية حرّية التعبير في سياق الأزمة البيئية التي يعاني منها كوكب الأرض حالياً. تأسّس هذا الاحتفال السنوي إثر إعلان ويندهوك، الصادر عن مؤتمر عقد بإشراف «يونسكو» في عاصمة ناميبيا (بين 23 إبريل/نيسان و 3 مايو/أيار عام 1991)، الداعي إلى تطوير صحافة حرّة ومستقلّة وتعدّدية. وترى الجمعية العامة للأمم المتّحدة أنّ هذا اليوم تذكير للحكومات بضرورة احترام التزامها بحرّية الصحافة، وأنّه فرصةٌ للدفاع عن وسائل الإعلام أمام الاعتداءات على استقلاليتها، وتُذكّر كلّ عام بالصحافيين الذين فقدوا أرواحهم في سبيل تقصّي الحقيقة.

أما إسرائيل، التي جاء تصنيفها في المرتبة 97 من أصل 180 بلداً مستهدفاً في التقرير العالمي لحرّية الصحافة لعام 2023، فهي ماضية في جرائمها في حقّ الصحافيين، ليس في هذه الحرب الوحشية على غزّة، التي لم يظهر لها أفق إلى الآن، فقط، بل منذ قيامها، وفي كلّ حرب على غزّة كانت تستهدف الصحافيين والإعلاميين بكلّ صلف وجبروت، متحدّية العالم كلّه.

من المفروغ منه أنّ قضية الأزمة البيئية تهمّ البشرية جمعاء، ما يعني أنّ الوعي بجوانب الأزمة وأبعادها ومسبباتها وأخطارها أمر ضروري من أجل بناء مجتمعات مُعافاة، ويرى القائمون على الأمر أنّ أمام الصحافيين تحدّيات كبيرة في البحث عن المعلومات التي تخصّ هذه القضية، وأنّ حملات التضليل تتحدّى المعرفة وأساليب البحث العلمي في سياق هذه الأزمة، التي تتمثّل في ثلاثة مجالات كبيرة؛ تغيّر المناخ، وفقدان التنوّع البيولوجي، وتلوّث الهواء، وما ينجم عنها من مشاكل فرعية تهدّد الحياة على الكوكب. لكن أليست هذه الحروب التي تضرمها القوى الكبرى المُتحكّمة بمصير البشرية من أكبر الأخطار التي تهدّد الكوكب؟ أليست الحرب الإسرائيلية على غزّة معياراً مُهمّا لنزاهة التقصّي عن الحقيقة ونزاهة الضمير وحقّ التعبير؟

> حملات التضليل تتحدّى المعرفة وأساليب البحث العلمي في سياق الأزمة البيئية، ممثّلة بتغيّر المناخ وفقدان التنوّع البيولوجي وتلوّث الهواء

تقول الرئيسة التنفيذية للجنة حماية الصحافيين، جودي غينزبرغ، إنّ مقتل كلّ صحافي هو بمثابة «ضربة إضافية لفهمنا للعالم»، فكيف عندما يقتل في الأشهر الثلاثة الأولى من الحرب الحالية على غزّة ما يفوق العدد الذي سجلّ لمدة عام خلا؟ لقد استهدفت إسرائيل الصحافيين الفلسطينيين وعائلاتهم في إصرار فاجر على ممارسة قوّتها القاهرة، فهي صاحبة سجلّ حافل بالجرائم من هذا النوع، وإفلات من العقاب باستمرار. حتّى الإعلام الغربي لم يكن نزيهاً ولم يكن مستقلاً إلّا في حالات قليلة، ولم يراعِ مبادئ الموضوعية والتوازن والتعدّدية في تعاطيه مع الحرب الإسرائيلية على غزّة، رغم تغيّر خطابه قليلاً في بعض الدول تجاه فضائح ما ترتكبه إسرائيل، وهذا كان سيطمس جرائم إسرائيل ويُكرّس سرديتها المؤسّسة منذ قيامها، وروايتها الخاصة عن الحرب الحالية، في سعي مستمرّ لتكريس مظلوميتها وطمس حقّ الفلسطينيين. ومن الأمثلة على هذا ما أوصت به «نيويورك تايمز» صحافييها بشأن تفادي استخدام عبارات من قبيل «الإبادة الجماعية» و«التطهير العرقي» و«الأراضي المحتلة»، بل حتّى مفردة «مخيّمات» النزوح، عند تناول الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، كما جاء في تقرير لـ«ذا إنترسبت». هذا التعاطي الإعلامي المُنحاز إلى إسرائيل كان سيقطع الطريق على الحراك الشعبي الذي انطلق في أميركا ومناطق كثيرة في الغرب، وفي العالم أيضاً، لولا الصحافة البديلة التي تفرض نفسها في عصر الأجهزة الذكية والمنصّات الإلكترونية، رغم كلّ الانتقادات والتخوّف في العالم من هذا الانفلات المتعاظم من القيود، والحرّيات الكبيرة التي تمنحها هذه المواقع والمنصّات للأفراد، من دون إغفال النظر عن أجنداتها أيضاً، وهذا ما شهدناه من التقييد على مساهمات الروّاد وحذف أو حجب أيّ مساهمة تدين إسرائيل بحجّة أنّها تتعارض مع سياسة المنصّة أو الموقع، حتّى إنّ رواد المواقع قد لجأوا إلى تشفير أو تقطيع أيّ كلمة تشير إلى غزّة أو فلسطين أو الحرب الإسرائيلية عليها، كي لا تلتقطها خوارزميات المنصّات وتحذفها أو تفرض الحظر على مستخدميها. لكن كانت هناك منصّات أخرى مثل «تيك توك»، الذي تدور الحرب الباردة بشأنه بين الصين وأميركا، ومعها الدول الأوروبية. هذه المنصّة أسهمت إلى حدّ كبير في فضح الجرائم في غزّة، ونشر ما يجري محوه أو تقييده من قبل المنصّات الأخرى الداعمة لإسرائيل، وبالتالي، فقد شكّلت أساساً لفهم ما يحدث على أرض الواقع الذي سعت إسرائيل إلى طمسه بالتعاون مع حلفائها، بغضّ النظر عن دوافع الصين، فحرب المنصّات واحدة من أدوات الحرب بين الصين وأميركا.

رغم أهمية الإعلام الرسمي أو الإعلام والصحافة التقليديين، وأهمية استقلالية هذا الإعلام النسبيّة، فإنّ الإعلام البديل، القائم على المبادرات الفردية أو الجماعية بعيداً عن المؤسّسات الرسمية أو الحزبية أو السياسية، يلعب دوراً محورياً في مواجهة تضليل الحكومات في أيّ شأن يخصّ البشرية، وأضحى يلعب دوراً مُهمّاً في الوصول إلى المعلومة في كلّ أصقاع الأرض، ويشكّل ساحة صراع أيضاً، فلكلّ طرف أو مجموعة رأيها وتوجهاتها وقضاياها التي تتبناها، وبالتالي سوف تضخّ كلّ ما يخدم توجهاتها، لكن يبقى للشعوب أن تختار، وها هي الأجيال الحالية تختار الدفاع عن القيم الإنسانية، تختار الدفاع عن مستقبل خالٍ من الصراعات والحروب والتمييز والقتل، وتختار الدفاع عن حرّية الرأي والتعبير، فمثلما تهمّها قضايا البيئة والكوكب، تهمّها قضايا المصير البشري والعدالة الإنسانية والمساواة في الحقوق، ومناهضة الحروب التي تدمّر الكوكب، وإذا كان التلفزيون هو المنصّة الأكثر فاعلية في ستينيات القرن الماضي، فإنّ الميديا، متعدّدة الوسائط، أضحت اليوم ذات فاعلية أوسع وأكبر وأشمل، ولم يعد إخضاع الإعلام التقليدي لأجندات سياسية يتمتّع بالفاعلية والجدوى اللتيْن كان يتمتّع بهما قبل هذا العصر.

(روائية سورية في برلين)

في حيثيات إعلان حلف مغاربي جديد

عمر كوش

على نحو مفاجئ، وبعد أكثر من أسبوع على انتهاء قمّة قرطاج الثلاثية بين رئيسي الجزائر وتونس ورئيس المجلس الرئاسي في ليبيا، أعلنت وكالة الأنباء الجزائرية أنّ القمّة التي تُوّجت بإعلان قرطاج، عُقدت من أجل تأسيس نهج جديد انتقل فيه المغرب العربي «من الشعارات إلى الأفعال»، ومثّلت «خطوة أولى لتأسيس حلف دول شمال أفريقيا الذي ستنضمّ إليه موريتانيا في يوم ما». حرص الإعلان الجزائري على تأكيد أنّ الحلف الجديد، أو بالأحرى التكتّل الإقليمي الثلاثي الجديد، جاء كي يُعوّض «الإعلان عن الموت السريري لاتحاد المغرب العربي»، ولم يتردّد في تحميل المملكة المغربية مسؤولية وفاته، لكنّه لم يحدّد طبيعة هذا التكتّل ومقوّماته وركائزه، وسوى ذلك، بل راح يتحدّث عن أهمية وزنه الإقليمي وقوّته، إذ «لا يمكن سواء للاتحاد الأوروبي غضّ الطرف عن تطلّعات الشركاء الثلاثة نظراً للموقع الجغرافي وللموارد التي يزخرون بها، ولا للاتحاد الأفريقي نظراً لقوة هذا التكتّل المُترابط، ناهيك عن الدول التي تتدخّل في شؤون الآخرين، والتي لن تستسيغ هذا العمل الجماعي الذي يجسّد السيادة»، وذلك في إشارة واضحة إلى المغرب. أي خطوة عربية لبناء تكتّل إقليمي حقيقي بين الدول العربية، سواء في مغربها أو مشرقها، تلقى صداها الإيجابي على المستوى العربي، شريطة أن تكون في خدمة مصالح الشعوب العربية. وهذا مستبعدٌ وفق المعطيات الحالية.

> يصعب إدراج أيّ خطوة إقليمية يقوم بها المغرب أو الجزائر خارج إطار المناكفة القائمة بينهما، ومحاولة طرف تضييق الخناق السياسي على الآخر

يصعب إدراج أيّ خطوة إقليمية يقوم بها المغرب أو الجزائر خارج إطار المناكفة القائمة بينهما، التي تهدف إلى محاولة طرف تضييق الخناق السياسي على الآخر، وإنهاكه وعزله عن محيطه العربي والأفريقي، وتحميله تبعات تردّي العلاقات بين البلدين. وقد وصل الأمر بينهما إلى الرياضة، فاستبشرنا خيراً حين سافر أخيراً فريق نهضة بركان المغربي لكرة القدم إلى الجزائر لخوض مباراة مع فريق اتحاد العاصمة الجزائري، في إطار الدور النصف نهائي لمسابقة كأس الاتحاد الأفريقي لكرة القدم، لكنّ المباراة لم تُلعَبْ، لأنّ الفريق المغربي كان ينوي ارتداء قصمان رسمت عليها خريطة المغرب تضمّ الصحراء التي تعتبرها الجزائر جمهورية مُستقلّة، الأمر الذي قابلته السلطات الجزائرية باحتجاز القمصان في المطار، ما تسبّب بعدم إقامة المباراة.

ومنذ قطعت الجزائر علاقاتها الديبلوماسية مع المغرب، في 24 أغسطس/ آب 2021، وأغلقت أجواءها أمام الطائرات المغربية، أصبحت الجزائر تتحدّث عن «استفزازات يقوم بها المغرب»، فيما يشتكي المغرب من «روح تصعيدية غير مبرّرة» من القيادة الجزائرية، في ظلّ تزايد وتيرة التراشق الإعلامي بينهما، الذي يجري فيه سوق شتّى التهم، ويُحمّل كلّ طرفٍ منهما الآخر، وبشكل حصري، المسؤولية عن توتّر العلاقات بينهما، لذلك يرى الساسة في المغرب أنّ أضرابهم في الجزائر يريدون تعويض العُزلة التي أصابت بلادهم، بعد تردّي علاقاتها مع دول جوارها في منطقة الساحل الأفريقي والصحراء، وخصوصاً مع مالي والنيجر، التي حرصت المملكة المغربية، في المقابل، على الانفتاح والتقارب مع الأنظمة الجديدة فيها.

وبالتالي، يمكن النظر إلى التكتّل الثلاثي الجديد بوصفه ردّ فعل جزائري على المبادرة الأطلسية المغربية، التي رعاها المغرب منذ أواخر العام الماضي (2023)، وضمّت مجموعةً من دول الساحل الأفريقي، ممثّلة بكلّ من مالي والنيجر وبوركينا فاسو وتشاد، وغايتها تشكيل تكتّل أفريقي جديد من أجل بناء شراكات اقتصادية، وتحقيق مشاريع تنموية، فضلاً عن التفاهم على مشروع أنبوب الغاز بين نيجيريا والمغرب، الذي ينظر إليه تعويضاً عن قطع خط الغاز الجزائري الواصل إلى إسبانيا عبر المغرب.

ليس من المبالغة القول إنّ التكتلات العربية، سواء في المغرب العربي أو في مشرقه، والتي مات بعضها سريرياً في بداياته، تُمثّل مفارقة كبيرة لدى مقارنتها بالتكتلات الإقليمية الأخرى في العالم، إذ إنّ هناك عوامل وحيثيات عديدة تدفع باتجاه التكامل والاتحاد بين الدول المُشكّلة لها، فيما لا يوجد ما يذكر على مستوى الأداء والإنجاز الذي تحقق خلال مسيرتها. وقد لا توجد مجموعات أخرى من الدول المتجاورة جمعت بينها عناصر مشتركة مثل الاقتصاد والتاريخ والثقافة واللغة، بقدر ما توافر للدول العربية، لكنّ ذلك لم ينعكس على الإنجاز الذي كان تحقيقه مطلوباً في مستوى التكامل السياسي أو التعاون الاقتصادي والتجاري، بينما حقّق الاتحاد الأوروبي مثلاً، طوال مسيرته، إنجازات كبيرة في مختلف الصعد، رغم عدم توفّر عناصر التكامل نفسها لجميع أعضائه.

المشكلة تكمن في طبيعة الأنظمة السياسية العربية، فقد عانى النظام الإقليمي العربي من اختلالات بين مُسوّغات سيادة الأنظمة والدول التي تحكمها، وموجبات التكتّلات الإقليمية العربية. وتعود جذور هذا الاختلال إلى طبيعة الأنظمة التي تركّز على مصالح قادتها الضيّقة، وذلك على حساب مصالح الشعوب، إلى جانب أنّها تعيش حالةً مُستعصيَة من انعدام الثقة بينها، وبما ينعكس سلباً على الدول العربية، إضافة إلى أنّها لم تقبل بالإقرار بأيّ قيد على سياساتها ومواقفها وأدوارها لمصلحة التكتلات والاتحادات، بذريعة الحفاظ على سيادتها.

(كاتب سوري في إسطنبول)

على خط النووي بيروت... ماكرون يُفاوض

جيرار ديب

تعرّض الرئيس الفرنسي، إيمانويل ماكرون، لسيل من الانتقادات من المعارضة، التي اتّهمته بـ«التنازل» عن السيادة الوطنية، بعد اقتراحه إدراج الأسلحة النووية في المناقشة الجارية بشأن السياسة الدفاعية الأوروبية المُشتركة.

تمايز ماكرون في طروحاته من التي عرضها الرئيس البولندي أندريه دودا، في تصريحه لصحيفة فاكت، باستعداد بلاده لنشر أسلحة نووية على أراضيها إذا قرّر حلف شمال الأطلسي (ناتو) تعزيز جبهته الشرقية، وهو ما ردّ عليه الكرملين بأنّ روسيا ستتّخذ الإجراءات اللازمة إذا تمّ ذلك. بعيداً عن خلافات الناتو وروسيا، يُميّز ماكرون جيّداً بين التشارك النووي على الصعيد الأوروبي ونشر الحلف هذا السلاح في دول أوروبية، فالأول هو ما يعنيه ماكرون، وما يسعى إلى تحقيقه، على الأقلّ نظرياً، لأنّه جزء من المسار المطلبي لفرنسا منذ خمسينيات القرن الماضي، من خلال دعوة باريس إلى تأسيس جيش أوروبي. أما طرح دودا فلا يثير الاهتمام الفرنسي، الذي جلّ ما يسعى إليه هو «فكّ الارتباط» مع الأميركي أولاً، والتركي ثانياً، من بوابة استبدال الناتو بجيش أوروبي.

> لم تستجب فرنسا للرغبة الأميركية على صعيد حلّ القضايا الدولية فبينهما حسابات يجب تصفيتها، وملفّات عليهما تسويتها، في مقدمها الملفّ اللبناني

لم تتقاطع يوماً المصالح الفرنسية والتركية حتّى في ساحات دول بسط النفوذ، على سبيل المثال؛ ليبيا والعراق ولبنان. هذا ما جعل الخلافات حاضرة دائماً في رسم السياسات الخارجية لكلّ من تركيا وفرنسا، ما جعل ماكرون يجد في الجيش الأوروبي طريقة دبلوماسية ناعمة لإبعاد تركيا عن أوروبا. ويبدو أن الكيمياء مفقودة بين إدارة جو بايدن الأميركية ورئاسة ماكرون؛ إذ ظهرت إلى العلن خلافات أوضحت هشاشة العلاقة بينهما، من مسألة التعاطي مع الهجوم الروسي على أوكرانيا، إلى مسائل مرتبطة بملفّ صفقة الغواصات مع أستراليا، التي أفشلتها أميركا، وصولاً إلى شراء الطاقة الأميركية بخمسة أضعاف سعر السوق، بعد فرض عقوبات أممية على روسيا، وقطع خطّي النفط؛ نورد ستريم 1 و2 عن العمق الأوروبي. لم تستجب فرنسا للرغبة الأميركية مطلقاً على صعيد حلّ القضايا المطروحة دولياً، لأنّ بينهما حسابات يجب تصفيتها، وملفّات عليهما تسويتها، على رأسها الملفّ اللبناني الذي يعني كثيراً لفرنسا التي لطالما عرقلت واشنطن جهودَها. في زيارته السريعة إلى بيروت، دعا وزير الخارجية الفرنسي، ستيفان سيجورنيه، في 28 من الشهر الماضي، إلى وضع حدّ للتصعيد بين حزب الله وإسرائيل تجنّباً لـ«السيناريو الأسوأ»، على حدّ تعبيره. وتؤكد دعوته هذه أنّ هناك تقاطعاً في المصالح بين فرنسا وأميركا، على خطّ الدعوة إلى التهدئة، وعدم جرّ المنطقة إلى حرب كبرى، لكنّ التقاطع هذا، لا ينمّ عن تلاقي مصالح، بل تعارضها. يحتاج الفرنسي إلى الهدوء على الجبهة الجنوبية في لبنان، من خلال التوصّل إلى انتخاب رئيس للجمهورية يحاكي الرؤية الفرنسية، لتحقيق الأمن والاستقرار لشركاتها المُستثمرة في الطاقة، وهي شركة توتال، أو بإعادة تأهيل مرفأ بيروت من خلال ما طرحه مجموعة من المسؤولين اللبنانيين والفرنسيين في مارس/ آذار الماضي، من خطّة لإعادة بناء المرفأ وتنظيمه، بعدما قدّمت شركة إكسبرتيز فرانس تقييماً للتوصيات المقدّمة لتطوير الأمن في المرفأ. أمّا الدعوة الأميركية إلى تهدئة الجبهة الجنوبية للبنان، فتتعلّق بمصالح إسرائيل، وبمشروعها المتجدّد وهو بناء الشرق الأوسط الجديد، الهادف إلى رسم المنطقة بما يخالف سايكس بيكو. والغريب، أنّ الرغبة الأميركية هذه تتلاقى مع الرغبة الإيرانية في شعارها؛ «وحدة الساحات»، الأمر الذي يدفع حزب الله إلى ضبط ضرباته، ويمنعه من الانجرار إلى حرب شاملة.

لا يوجّه كلام ماكرون إلى روسيا، بقدر ما هو موجّه إلى واشنطن التي تقف عثرة أمام الخطّة الفرنسية المتجدّدة التي طرحها سيجورنيه على الرئيسين نبيه بري ونجيب ميقاتي لدراستها، لإخراج لبنان من أتون التسويات في المنطقة. فانتخاب الرئيس في الوقت الحالي لا يرتبط بعجز الأطراف اللبنانية عن انتخابه، بل برغبة أميركية إيرانية متعلّقة بمصير المنطقة وشكلها المستقبلي. هذا ما دفع ماكرون إلى تقديم مقايضته المرتبطة بنشر النووي أو السير في الرغبة الفرنسية لإنهاء الأزمة في لبنان على أساس آخر مبادرة فرنسية. فهل ستكون الأيام المُقبلة على لبنان حاسمة لفرض التسوية الفرنسية، أم ستضطر الولايات المتحدة إلى مواجهة جبهة جديدة في القارّة العجوز، تقودها فرنسا لإبعاد نفوذها هناك؟

(كاتب لبناني)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

رئيس التحرير معن البياري ■ مدير التحرير ارنست خوري ■ المدير الفني إميل منعم ■ السياسة جمانة فرحات ■ الاقتصاد مصطفى عبد السلام ■ الثقافة نجوان درويش ■ منوعات ليال حداد ■ المجتمع يوسف حاج علي ■ الرياضة نبيل التليلي ■ تحقيقات محمد عزام ■ مراسلون نزار قنديل

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، لندن
Ealing Cross, Second floor, 85 Uxbridge Road, London, W5 5TH
Tel: 00442045801000
■ مكتب الدوحة
الدوحة ـ برج الفردان ـ لوسيل ـ الطابق الـ 20 ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب بيروت
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads